اقتصاد

«إسرائيل» تحصي خسائرها

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

تستمر آلة القتل الإسرائيلية في توسيع حلقة مجازرها في غزة واستهدافها للفلسطينيين في القدس والضفة الغربية وفي المناطق المحتلة الأخرى، فيما بدأ اقتصادها يشعر بثقل الصواريخ التي تطاولها، خاصة في مركزها الاقتصادي في تل أبيب. وقال اتحاد المصنعين الإسرائيليين الخميس، إن «الضرر على اقتصاد إسرائيل من إطلاق صواريخ من غزة لثلاثة أيام يصل إلى 540 مليون شيقل»، فيما بدأت شركات الطيران الدولية وقف رحلاتها إلى مطار بن غوريون تباعاً، في ضربة جديدة لتوقعات انتعاش القطاع السياحي مع بدء الموسم الصيفي.

وحوّلت سلطات الاحتلال، الخميس، الرحلات القادمة إلى «مطار بن غوريون الدولي»، قرب مدينة تل أبيب، وقالت صحيفة «معاريف» إنه تم نقل الرحلات القادمة إلى مطار «متسبيه رامون» بسبب الوضع الأمني، فيما لم يتضح على الفور السقف الزمني لهذا الإجراء. ومساء الثلاثاء، تم تعليق حركة الملاحة في مطار بن غوريون، تحسبا لصواريخ تطلقها الفصائل الفلسطينية من قطاع غزة.

وألغت الخطوط الجوية البريطانية (بريتيش إيرويز) رحلاتها من تل أبيب وإليها الخميس قائلة في بيان إن «سلامة وأمن زملائنا وعملائنا أولوية، ونواصل مراقبة الموقف عن كثب». وأكدت شركة «لوفتهانزا» الألمانية وقف الرحلات، متوقعة استئنافها ابتداء من 15 مايو/ أيار. فيما وقفت «أميركان إيرلاينز» و«يونايتد إيرلاينز» و«دلتا إيرلاينز» رحلاتها إلى بن غوريون.

وفي السياق، نشرت هآرتس تقريراً لفتت فيه إلى أنه «بعد حرب لبنان الثانية، انتعش الاقتصاد الإسرائيلي بسرعة، ما دعم ثقة الأعمال والمستهلكين. ومع ذلك، مع مرور الوقت أصبح الأمر وهميًا».

ولفتت إلى أن «الهجمات الصاروخية المستمرة ستؤدي إلى خسائر بشرية كبيرة وأضرار مادية. لكن الضرر الحقيقي، من منظور اقتصادي، هو تقليص، إن لم يكن إنهاء صورة إسرائيل كدولة منخفضة المخاطر يمكن ممارسة الأعمال فيها».

وقالت الصحيفة الإسرائيلية إن «قطاع التكنولوجيا الفائقة في إسرائيل معرض للخطر بشكل خاص، لأن قطاع الشركات الناشئة بأكمله يعتمد على الأسواق العالمية».

وأضافت: «كان الشيكل، الذي احتفظ بقوته طوال أزمة فيروس كورونا و4 انتخابات، يضعف بسبب التأثير المشترك للقتال والأزمة السياسية الإسرائيلية. عشرون سنة جيدة يمكن أن تقترب من نهايتها».

في السياق ذاته، نشر موقع «إسرائيل فاينانشال إنسايد» عن مسح الأضرار التي لحقت بالممتلكات يظهر أن أكثر من 2000 مبنى وشقة ومركبة تضررت بالفعل، ومن المتوقع أن تصل تكلفة الضرر إلى أكثر من 100 مليون شيكل في الساعة. كما تضررت 150 شقة أخرى وأكثر من 100 سيارة، ولحقت أضرار بالغة بثلاث حافلات واحترقت اثنتان منها بالكامل.

وبالإضافة إلى ذلك، هناك تقديرات أولية في وزارتي المالية والدفاع حول تكلفة النشاط العسكري، والتي وصلت بالفعل إلى مئات الملايين من الشواكل ومن المتوقع أن تتجاوز المليار شيكل.

وتشير التقارير الأولية، وفق الموقع الإسرائيلي، إلى إغلاق نحو ربع المصانع في محيط قطاع غزة بشكل كامل والعمل جزئي في المصانع الأخرى. وتقدر الأضرار بملايين الشواكل كل يوم.

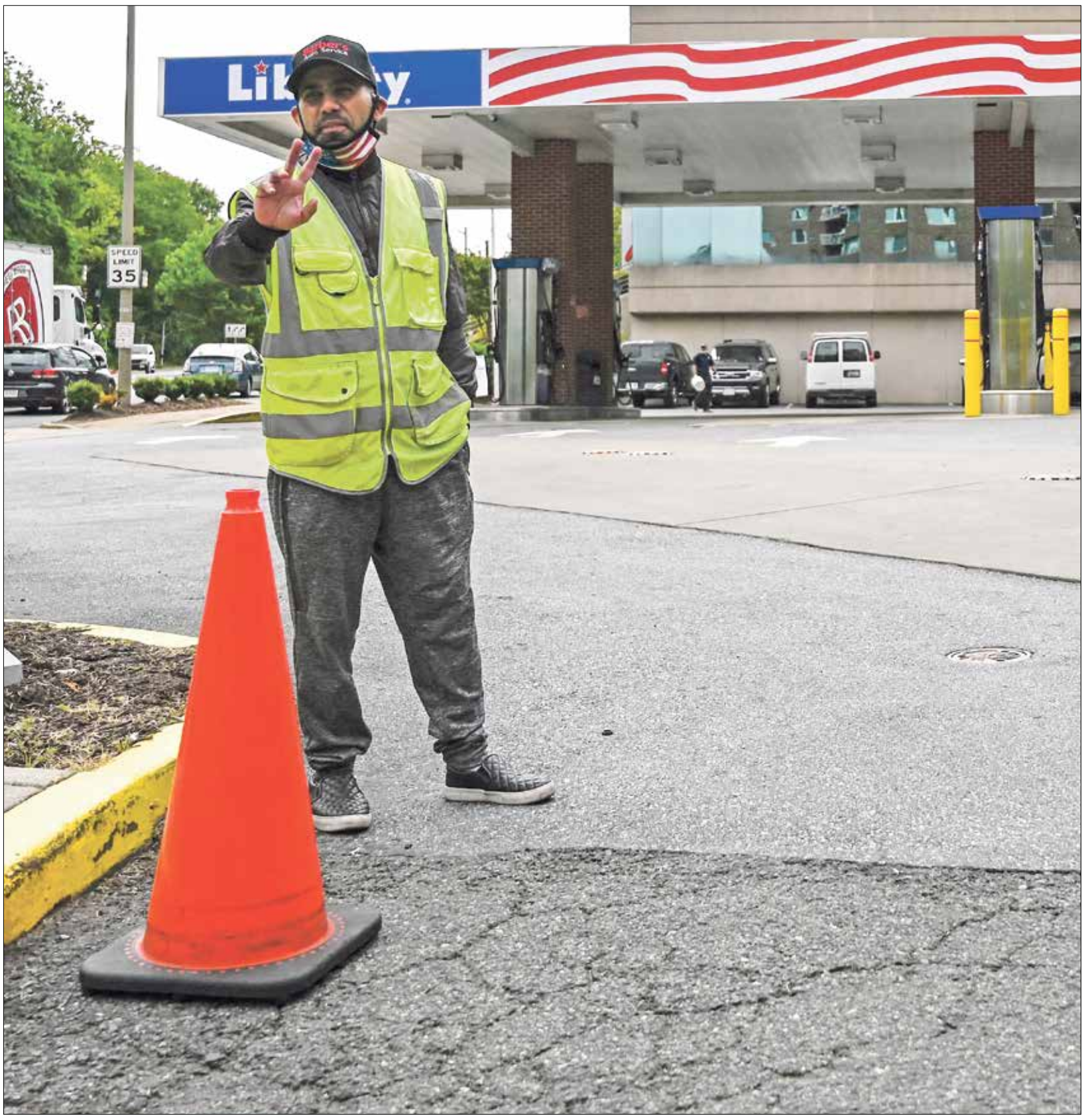

(كاباليرو رينولدس/ فرانس برس)

أزمة وقود في أميركا

وسط دوامة من الارتباك والمعلومات غير المكتملة وعلى الرغم من النداءات الرسمية للسكان للاسترخاء، امتدت طوابير من السائقين في عدد من الولايات الأميركية، وضمنها واشنطن، أمام محطات الوقود. وقالت السلطات إن الهجوم الإلكتروني الذي أغلق خط أنابيب كولونيال أدى إلى تفاقم مشكلة الوقود، خاصة بعد الإعلان، الخميس، وفق واشنطن بوست، عن أن عودة سلسلة التوريد إلى طبيعتها ستستغرق عدة أيام. وأغلق عدد من المحطات أبوابه تماماً أمام الزبائن بسبب أزمة انقطاع مادة البنزين التي فاقمتها موجة الهلع، فيما بدأت ظاهرة تعبئة الوقود في أكياس النايلون تنتشر ما بين عدد من المواطنين الذين يسعون إلى تخزين هذه المادة خوفاً من تأثير انقطاعها على تنقلاتهم.

تركيا تخطط لعودة الحياة الاقتصادية بعد العيد

إسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

أثّر الإغلاق الممتد حتى 17 مايو/أيار الجاري، على مجمل الحياة الاقتصادية في تركيا، إذ حد من حركة الأسواق إثر فرض الإغلاق منذ الخامسة مساء ونال من حجم الإنتاج بعدما شمل الإغلاق المنشآت الصناعية لتزداد خسائر الاقتصاد التركي. لكن تركيا، تعتبر من بين أقل الدول تأثراً. وشرح الاقتصادي أوزجان أويصال أن السبب يعود إلى أن اقتصادها لم يتوقف بالمطلق، بل استمرت الصادرات والسياحة، وإن بنسب وأرقام أقل بكثير من الطموح وما كان مخططاً له قبل مفاجأة وباء كورونا.

وقال الاقتصادي التركي لـ«العربي الجديد» إن آمال التصدير والسياحة تصاعدت، بعد عودة صادرات نيسان/إبريل الماضي إلى مستوى قياسي وتسجيلها نحو 19 مليار دولار، «والأرجح أن الأرقام بازدياد، بعد الاستعداد لعودة العلاقات التجارية مع مصر والسعودية والتوقعات بالفتح التدريجي بعد عيد الفطر مباشرة. وشرح أن «تركيا تعول على زيادة الصادرات إلى 200 مليار دولار هذا العام، على أن تتعدى 250 مليار دولار عام 2023».

ولم تتوقف السياحة في تركيا كما يقول أوزجان، بل فعّلت السياحة العلاجية والآمنة، لتعوض بعض الخسائر، مستشهداً بأرقام العابرين عبر المطارات التركية خلال الربع الأول من العام الجاري، والتي تجاوزت 24 مليون مسافر.

ويترقب الأتراك اجتماع الحكومة الأسبوع المقبل، الذي من المفترض أن يناقش خطة عودة الحياة لطبيعتها بعد فترة الإغلاق الشامل المفروض منذ 29 إبريل/ نيسان الماضي.

وبحسب مصادر «العربي الجديد» ستبدأ تركيا في 19 مايو/ أيار، بإلغاء الحظر بما فيه يوم السبت، وتراقب مستوى الإصابات حتى نهاية الشهر، لتبدأ المرحلة الثانية من الفتح، من خلال إلغاء الحظر وعودة الحياة إلى المنشآت الصناعية والسياحية، جزئياً، حتى العاشرة ليلاً، لتأتي المرحلة الثالثة في شهر يوليو/ تموز المقبل، بعودة الحياة إلى طبيعتها بشكل كامل.

وكان عدد الإصابات بفيروس كورونا قد تراجع من أكثر من 63 ألف حالة منتصف إبريل/نيسان الماضي، إلى نحو 13 ألف حالة الأربعاء. وأعلنت تركيا عن إصلاحات اقتصادية، في مجالات التضخم وقطاع التمويل وعجز الحساب الجاري وإدارة الديون والعملات الرقمية والتوظيف.

أخبار

تفاؤل بانتعاش قوي في بريطانيا

توقع أندي هالدين، كبير الاقتصاديين (المنتهية ولايته) في بنك إنكلترا، أن النمو والتضخم في المملكة المتحدة سوف يتسارعان هذا العام، ما يعني أن صانعي السياسة بحاجة إلى البدء في «تضييق الخناق» على الحوافر.

وكرر هالدين تفاؤله السابق بشأن الانتعاش القوي، قائلاً إن بريطانيا يمكن أن ترتد مثل كرة تنس. وفي أحدث توقعاته، راجع البنك المركزي تقديراته لذروة البطالة من 7,75 في المائة إلى أقل من 5,5 في المائة في 2021. والمعدل حاليا حوالي 5 في المائة. واعتبر هالدين أن مثل هذا الارتداد في اقتصاد المملكة المتحدة من شأنه أن يضعها على رأس مجموعة الدول السبع الكبرى الأسرع نمواً. لكن هالدين حذر أيضًا من أن بنك إنكلترا بحاجة إلى ضمان عدم تحول هذا الازدهار إلى نوبة تضخم غير مرغوب فيها.

تحسن في أداء الاقتصاد السعودي

أعلنت وكالة «موديز» للتصنيف الائتماني أن أداء الميزانية العامة للسعودية للربع الأول من العام 2021 أظهر تحسنا هيكليا واضحا ناجما عن الإصلاحات المالية، تجسد بانخفاض العجز المالي غير النفطي إلى أدنى مستوياته في أكثر من 6 سنوات. وبينت أن التحسن الهيكلي الذي يقلل من تعرض ميزانية المملكة لتقلبات أسعار النفط، يرجع بشكلٍ أساسي إلى زيادة معدل ضريبة القيمة المضافة إلى 15 في المائة إضافة لانخفاض معدل الإنفاق الرأسمالي بنسبة 50 في المائة تقريباً حتى الآن، ليتماشى مع مستهدفات ميزانية عام 2021. وتوقعت «موديز» انخفاض العجز المالي غير النفطي للسعودية إلى حوالي 30 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في 2021، من 39 في المائة كمتوسط سنوي للفترة بين عامي 2015 و2019.

انقطاع الكهرباء في تايوان

واجهت تايوان انقطاع التيار الكهربائي على نطاق واسع، الخميس، بعد توقف محطة للطاقة، بعد أيام من تحذير مورد الكهرباء المتضرر من الجفاف وظروف موجة الحرارة من الوصول إلى أزمة طاقوية. وقال مسؤولون إن سبب الانقطاع لا يزال قيد التحقيق، وحثوا على الهدوء قائلين إنه يمكن استعادة الكهرباء في وقت مبكر من المساء. وشرحت شركة تايباورد المشغلة لمحطة هسينتا، وهي منشأة تعمل بالفحم والغاز في جنوب تايوان، أن الجهود تعثرت بعد تعطل المعدات في محطة فرعية. وبدءًا من الساعة 3 مساءً بالتوقيت المحلي في تايوان، اقتصر الإمداد بالكهرباء في الجزيرة التي يبلغ عدد سكانها 24 مليون شخص على مليوني أسرة.

سياحة

استعدادات فنادق لبنان

أزمة سياحية حادة تهدد موسم الصيف

يستعد قطاع الفنادق في لبنان لاستقبال الصيف محمّلاً بالخسائر بعدما تلقى ضربات متلاحقة من الأزمة النقدية وكورونا وصولاً إلى انفجار المرفأ

بيروت ـ **رينا الجهّال**

يتحضّر القطاع الفندقي في لبنان لموسم الصيف وسط أمل بتعويضه جزءاً بسيطاً من الخسائر التي تكبّدها القطاع والتي دفعت أكثر من 500 فندق إلى الإقفال. وتأتي هذه الاستعدادات بعد مرحلة صعبة للغاية مرت على لبنان، من تفاقم الأزمة النقدية وانهيار قيمة العملة الوطنية، مروراً بفيروس كورونا، فانفجار مرفأ بيروت، فيما تستمر التجاذبات السياسية الحادّة والاستقرار الأمني الهشّ، ما يدفع السياح إلى الإحجام عن زيارة البلد.

وطلب وزير السياحة رمزي المشرفية، الثلاثاء، من رئيس حكومة تصريف الأعمال حسان دياب الموافقة على أن تتقاضى الفنادق بدل إيجار الغرف بالعملة الوطنية من اللبنانيين وبالدولار من غير اللبنانيين، وذلك بعد لقاء ضمّ أيضاً وفداً من النقابات السياحية بحث إجراءات إعادة الفتح بعد عيد الفطر وتمديد الوقت حتى منتصف الليل. ويوضح نقيب أصحاب الفنادق في لبنان بيار الأشقر، لـ«العربي الجديد»، أنّ «مطلب تقاضي بدل إيجار الغرف بالدولار من غير اللبنانيين مطروحٌ منذ أكثر من سنة، ويرتكز على إجراءات شبيهة تعتمدها الدول التي تعاني من أزمة مالية مثل تركيا، مصر، الجزائر وغيرها، في خطوة من شأنها أن تُدخِل النقد النادر إلى المؤسسات وتحول دون ذهابه إلى الصرافين، وخصوصاً غير الشرعيين منهم».

ويضيف الأشقر: «لقاءاتنا سابقاً مع المعنيين لم تأتِ بنتيجة بذريعة أن المسألة تحتاج إلى قانون، إلّا أن الأمر يحتاج إلى طلب من وزير السياحة وموافقة رئيس الحكومة، على أمل أن لا تظهر عراقيل قانونية تحول دون السير بالتنفيذ».

ويؤكد الأشقر أن هذا الإجراء لن يطاول المغترب اللبناني أو حتى الأجنبي المقيم في لبنان ولن يشمل المطاعم داخل الفنادق، بل فقط بدل الغرفة الفندقية سيكون بالدولار الأميركي لغير اللبنانيين الوافدين من الخارج.

ويشدد النقيب على «أهمية هذه الخطوة إذا دخلت حيّز التنفيذ في تسهيل عملنا، وصمود القطاع السياحي الذي يُعد القطاع الأسرع لإدخال النقد النادر لغير المتوافر اليوم، وخصوصاً في ظلّ غياب الاستثمارات، والكوارث النقدية وانشطة أخرى.

> ينحصر الإقبال الخارجي برجال الأعمال والوفود الرسمية

وتعمل الفنادق على تخيير الزبون بين الدفع بالدولار أو بالليرة، علماً أن الغالبية باتت تعتمد سعر الصرف اليومي في السوق السوداء، وإذا أراد الشخص حجز غرفة في الفندق قبل شهر مثلاً، يُطلب منه دفع القيمة وفق سعر الصرف في يوم الحجز، وفي حال انخفض السعر أو ارتفع لاحقاً، أي عندما يحين موعد استلام الغرفة، الأمر الذي يجعل قيمة الغرفة لليلة واحدة في بعض الفنادق تتخطى المليون ليرة.

ويقول صاحب أحد الفنادق في بيروت لـ«العربي الجديد»، إنّ هناك حجوزات تم تنفيذها لشهريْ يونيو/ حزيران ويوليو/ تموز المقبليْن من لبنانيين يعملون في الخارج ويأتون للاصطياف في لبنان، بيد أن القسم الأكبر من الحجوزات يسجّل في الدقائق الأخيرة لليلة أو ليلتيْن. أما الأسعار فهي تختلف تبعاً لحجم الغرفة، عدد الأسرّة، والخدمات المقدّمة، فهناك غرف مثلاً تحتوي على جاكوزي، وتطل على البحر، تكون حتماً أغلى من غيرها، والأسعار تبدأ من 50 دولاراً تبعاً لسعر الصرف في السوق الموازي.

ويلفت إلى أنّ الخسائر التي مني بها

الفنادق تواجه ضعف الإقبال عليها (أشواك شواز/ Getty)

كبيرة مع تدني نسبة الإشغال، وخصوصاً في السنتيْن الماضيتيْن، ومنذ شهر فبراير/ شباط 2020 مع بدء انتشار فيروس كورونا في لبنان، بات الشخص يفضّل حجز شالية أو ما يعرف بـ«بانغالو» بعيداً عن العاصمة، لأنه يعتبره أكثر أماناً من الناحية الصحية، كما يمكن حجزه مع عدد يتخطى الأربعة أشخاص، وبهذه الطريقة يقسم بدل الإيجار في ما بينهم.

مال وأعمال

انتقادات لصناديق إعادة إعمار ليبيا

طرابلس ـ **احمد الخميسي**

قررت حكومة الوحدة الوطنية الليبية إنشاء أربعة صناديق سيادية لإعادة إعمار المدن المتضررة من الحرب بقيمة 4 مليارات دينار، أو ما يعادل 892 مليون دولار، إلا أن العديد من خبراء الاقتصاد انتقدوا هذه الخطوة.

وتتوزع الصناديق على مدينة سرت في وسط ليبيا، وبنغازي ودرنة في الشرق، وجنوب طرابلس غربًا، ومرزق جنوبًا، على أن يكون لكل صندوق شخصية اعتبارية وذمة مالية مستقلة، ويتبع إدارياً لمجلس الوزراء.

وتتكون موارد الصناديق من المبالغ المحصلة من فرض رسم بيع النقد الأجنبي، وما يخصص من الميزانية العامة، وقيمة مساهمة الشركات الأجنبية، تنفيذاً لمبدأ المسؤولية الاجتماعية، والهبات التي تتحصل عليها الصناديق.

وأكد عضو لجنة المستشارين والخبراء بحكومة الوحدة الوطنية علي الصلح لـ«العربي الجديد» أن الخطوة جيدة والصناديق وتحدد الهدف منها بشكل واضح وتساهم في تقليص عامل الوقت لإعادة الإعمار. ولفت الصلح إلى وجود مزايا كثيرة لإنشاء الصناديق، ولكن تظل المعضلة في عدم وجود مصادر تمويل واضحة لها وتقدير القيمة للمساهمات المتوقعة خاصة من القطاع الخاص.

لكن في المقابل انتقد المحلل المالي علي سالم القرار الحكومي، وقال لـ «العربي الجديد» إن الحكومة تسرعت في إنشاء الصناديق قبل اعتماد الموازنة العامة من قبل مجلس النواب، متسائلًا عن الخطط والبرامج التنموية لهذه المدن، ومدى احتياج تلك المناطق للأموال، فيما مخصصات الصناديق ضئيلة جدًا بالمقارنة مع المدن المتضررة. من جهته،

> تشكيك في أهداف الصناديق في ظل عدم معالجة الأولويات

أكد مدير مركز أويا للدراسات الاقتصادية أحمد أبولسين أن الدولة غائبة والحكومة مؤقتة إلى حين تنظيم انتخابات برلمانية في ديسمبر/ كانون الأول 2021، فضلاً عن غياب الخطط والبرامج لمشروعات إعادة الإعمار. وقال لـ «العربي الجديد» إن بناء الدولة يأتي قبل إعادة الإعمار، لأن المفهوم الأخير يعني خططاً ومشاريع وليس فقط ترميم ما تهدم.

ووفق المحلل الاقتصادي أبوبكر الهادي فإن إطلاق الصناديق بالتزامن مع عمر الحكومة القصير عبارة عن باب خلفي للفساد لا أكثر، قائلًا إن «المطلوب من الحكومة تحسين الأوضاع المعيشية من توفير الدواء للأمراض المزمنة والخدمات العامة قبل إطلاق الصناديق، إذ لا يعقل الحديث عن إعادة الإعمار فيما المناطق تعاني من نقص المياه مثلاً».

وأوضح الهادي لـ «العربي الجديد» أن عائدات مبيعات النفط الأجنبي يجب أن توظف في تأمين الاستقرار النقدي والاقتصادي، وليس لتمويل الموازنة العامة أو صناديق إعادة الإعمار.

زراعة

عودة الجاذبية للقمح المغربي

الرباط ـ **مصطفى قماس**

يستعد التجار في المغرب لشراء القمح من المزارعين المحليين، وسط توقعات بإنتاج كبير هذا العام بالتزامن مع ارتفاع الأسعار في السوق الدولية. ويبدأ المغرب في منتصف مايو/ أيار في تطبيق رسوم جمركية على واردات القمح، من أجل حماية المزارعين المحليين من المنافسة بعد محصول وفير يُتوقع أن يتضاعف ثلاث مرات مقارنة بالمستوى الذي بلغه العام الماضي.

وقررت وزارة الفلاحة والصيد البحري ووزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، اتخاذ تدابير تحفيزية لضمان تسويق جيد للحبوب في الموسم الزراعي الحالي. وكانت الوزارة توقعت بلوغ محصول حبوب في حدود 98 مليون قنطار، حيث ينتظر أن تتوزع بين 48,2 مليون قنطار من القمح اللين و23,4 مليون قنطار من القمح الصلب و26 مليون قنطار من الشعير.

وعمدت الحكومة إلى تحديد سعر مرجعي للقمح اللين بقيمة 29 دولاراً للقنطار الواحد، بالإضافة إلى إعانة جزائية لفائدة الكميات المسوقة من القمح اللين فيما سيتم رفع الرسوم الجمركية على الواردات من القمح الصلب الـ 170 في المائة اعتبارا من أول يونيو/ حزيران. ويرتقب أن يساهم محصول الحبوب المتوقع في الموسم الحالي في محاصرة ارتفاع فاتورة الحبوب. واعتبر خالد بسليمان، رئيس جمعية مكثري البذور في المغرب، أن الرسوم الجمركية التي أعلن عنها مهمة ومن شأنها توفير فرصة أمام المنتجين المحليين من أجل تصريف محصولهم.

وشدد في حديث مع «العربي الجديد»، على أنه رغم تحديد سعر مرجعي للقمح اللين، إلا أن الحصول على هذا السعر يبقى رهن قانون العرض والطلب. وأكد على أن العرض من القمح اللين كبير هذا العام، مرجحا أن تحرص المطاحن على شراء القمح المحلي في ظل ارتفاع الأسعار في السوق الدولية.

وذهب بسليمان إلى أن مسألة الجودة التي تتوافر في القمح المحلي ستكون حاسمة في القرار، غير أنه شدد على أن الحصول على الجودة المطلوبة يبقى رهن الظروف المناخية بعدما نضجت الحبوب. وأكد على أنه يجب الحرص على تجميع الحبوب بطريقة تستجيب للمعايير التي تطلبها المطاحن.

وفرة من القمح هذا العام (فاضل سينا/ فرانس برس)

تحقيق

عجز الموازنة الجزائرية

اتجاه للحلول السهلة ما بين طباعة النقود أو الاستدانة

تعيش الجزائر أزمة مالية غير مسبوقة بعد هبوط أسعار النفط الذي يعتبر المورد الأساسي للعملة الصعبة، وتعاظم تداعيات فيروس كورونا. التحديات واسعة، أكبرها العجز الضخم في الموازنة وخيارات التمويل المحصورة ما بين الاقتراض أو طباعة النقود

الجزائر ـ **حمزة كحال**

تواجه الحكومة الجزائرية صعوبة في إيجاد الموارد المالية لتمويل الموازنة التكميلية لسنة 2021. إذ تجد حكومة عبد العزيز جراد نفسها أمام تحدي الحسابات السياسية، التي تلقي بظلالها على إعداد قانون المالية. والامتحان صعب، حيث ضرورة الإبقاء على ميزانية الدعم لشراء السلم الاجتماعي، في مقابل صعوبة جمع الأموال، في ظل شحّ الموارد المالية. وارتفع الإنفاق في الموازنة هذا العام، ما رفع حجمها إلى 64 مليار دولار، وتعدى العجز 20 مليار دولار.

وتضيق الخيارات أمام الحكومة ورئيسها لإيجاد الموارد المالية الكافية لتمويل الموازنة الثانية للسنة الحالية، وسد ثغرة العجز، في وقت تعيش فيه الجزائر «عجزاً مركباً» على مختلف الأصعدة.

ويشير الخبراء إلى أن عجز الميزانية هو انعكاس للرصيد السالب للميزانية العمومية للدولة، والناتج عن كون الإنفاق العام يفوق الإيرادات، حيث سيكون أمام الحكومة خيارات محدودة لتمويل هذا العجز إما من خلال الاقتراض المحلي، مما يؤدي إلى تزايد الدين العام الداخلي، أو الاقتراض الخارجي أو التغطية من الاحتياطي العام للدولة، فيما يجري الحديث عن احتمال اعتماد آليات مثل التمويل غير التقليدي، كما حدث بين عامي 2017 و2019، حين تمت طباعة ما يعادل 60 مليار دولار من العملة المحلية.

عقدة الأرقام

وحسب أرقام الحكومة الجزائرية، في موازنة 2021 الثانية، فإن عجز الموازنة المتوقع يقدر بنحو 3310 مليارات دينار أو ما يعادل 24,82 مليار دولار، وهو يفوق مستوى إيرادات النفط. فيما تقدر حكومة جراد عجز الخزينة العمومية بحوالي 4140 مليار دينار أو ما يعادل 31,04 مليار دولار، وتقدر حاجيات التمويل إجمالاً بحوالي 3954 مليار دينار أو ما يعادل 29,64 مليار دولار.

%1,8

قالت الصندوبية المغربية السامية للتخطيط (حكومية)، اول من امس، ان اقتصاد البلاد سينكمش 1,8 في المائة، في الربع الثاني من العام، بعد ان نما 1,1 في المائة في الربع الاول.

ويشكل العجز في الميزانية أحد المحددات الهامة التي يتم مراعاتها في مؤشرات التوازنات المالية العامة، خاصة في ظل تقلبات الإيرادات وارتفاع الانفاق، الذي تتوقعه الحكومة عند 8642 مليار دينار أو ما يعادل 64,78 مليار دولار، منها 5664 مليار دولار ميزانية نفقات تسيير أو ما يعادل 42,46 مليار دولار و2978 مليار دولار ميزانية تجهيز أو ما يعادل 22,33 مليار دولار.

ويعد التمويل غير التقليدي خيارا متاحا بنص قانوني يسمح « لبنك الجزائر لمدة خمس سنوات، بدءا من 2017، بشراء مباشر عن الخزينة، للسندات المالية، من أجل المساهمة على وجه الخصوص في تغطية احتياجات تمويل الخزينة وتمويل الدين العمومي الداخلي وتمويل الصندوق الوطني للاستثمار».

ويدعو الخبير الاقتصادي والمستشار لدى رئيس الحكومة عبد الرحمان مبتول «السلطات العمومية لفك شيفرة التعامل وإدارة أشكال العجز في الموازنة وبحث كيفية تغطية هذا العجز، فضلا عن تحديد القيمة المتوقعة للحاجة إلى التمويل التي تقدر بنحو 3950 مليار دينار او نحو 29 مليار دولار».

> دعوات للحكومة لإعلان آلية تغطية العجز عبر مورد واضح

> الحكومة طبعت ما يوازي 60 مليار دولار بالعملة المحلية

استبعاد التقشف

ويضيف مبتول في حديث مع «العربي الجديد» قائلا إن «قيمة العجز والحاجة إلى التمويل بالمليارات، لذا نرى ضرورة أن تطمئن السلطات العمومية المواطنين والمتابعين حول كيفية تغطية القيمة لأنه ليس مبلغا صغيرا ويحتاج إلى مورد واضح».

ويشرح أنه بالنسبة للبدائل فإن العودة إلى التمويل غير التقليدي أي طباعة النقود، متاحة لأن الرخصة القانونية لا تزال قائمة إلى غاية 2022 «وسبق أن نبهنا إلى ضرورة قيام البرلمان بتعديل الرخصة، كبديل عن الاستدانة الداخلية التي تم تجريبها ولم تؤد إلى نتائج على غرار القرض السندي لأن الأمر يتعلق بالحاجة إلى موارد عاجلة».

ويلفت مبتول إلى أن خيار التقشف وشد الحزام مستبعد في ظل ضغط الجبهة الاجتماعية وتبعات الأوضاع المتصلة بالجائحة، «إذ لا يمكن المساس بميزانية التسيير التي تتمثل في كتلة الأجور، لذا وجب توضيح الأمور حول البيات تغطية العجز وكما رأينا في السابق فإن تجربة القرض السندي تعكس صعوبة تجنيد موارد داخلية».

وأمام الوضعية المالية التي تعيشها الجزائر، وما ينتظرها من تحديات اقتصادية وسياسية، لم تعد العودة إلى الاستدانة الخارجية من المحظورات والممنوعات في الخطاب الرسمي الجزائري، بعدما ظلت تستبعدها الحكومة لسنوات طويلة.

توجه نحو الاستدانة

وحسب عبد النور مكيدة، مدير التخطيط في الوكالة الجزائرية لتطوير الاستثمار (حكومية)، فإن «الجزائر ليست تحت تهديد صندوق النقد الدولي، إذ يجب أن نفرق بين الاستدانة الخارجية لسد العجز في الخزينة، أو الإنفاق العام وبين الاستدانة الخارجية تحت غطاء التمويل الخارجي للمشاريع الاستثمارية».

ويضيف مكيدة في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن «المديونية الخارجية لا تتجاوز الواحد في المائة من الناتج الداخلي الخام، وهو رقم مريح، هناك العديد من المشاريع معطلة بسبب التمويل، يمكن الاستعانة في القريب العاجل بالأموال الخارجية لبعثها، وهي آلية تعمل بها حتى كبرى الدول عالمياً، وبالتالي يجب عدم التهويل في هذا الموضوع».

بدوره، يعتبر الخبير الاقتصادي والمستشار السابق لدى رئاسة الجمهورية الجزائرية، مالك سراي، أن استدانة الحكومة من الخارج باتت أمراً حتمياً، وإن كان يستبعد توجه الجزائر إلى نادي باريس أو لندن أو حتى صندوق النقد الدولي، على اعتبار أن الجزائر تملك مجموعة من الخيارات في قائمة من يريد إقراضها.

ويؤكد لـ«العربي الجديد»، أن الاستدانة ليست بالضرورة «شراً»، ولكن يجب ألا تكون الخيار الأول، «ألمانيا مثلا لديها ديون خارجية، وحتى الولايات المتحدة الأميركية، وبالتالي العبرة ليست في الاستدانة بل في كيفية إنفاق الأموال».

مخاوف على الاحتياطي

وتتزايد المخاوف في الجزائر من التآكل السريع لاحتياطي النقد الأجنبي واتساع العجز في بلد يعتمد نمطاً تقشفياً منذ 5 سنوات، فاخر الأرقام الحكومية الرسمية كشفت عن تهاوي الاحتياطي إلى 47 مليار دولار، مقابل 72,6 مليار دولار في شهر إبريل/ نيسان 2019.

وتتوقع حكومة تبون أن يستمر التبخر لاحتياطي الصرف الأجنبي ليستقر عند 41 مليار دولار نهاية السنة الحالية، وتلخّص الأرقام التي توقّعتها الحكومة لاحتياطي البلاد من النقد الأجنبي، امتداداً للوضعية الحرجة لاقتصاد الدولة العضو في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) للسنوات القادمة، في ظل شحّ الموارد المالية، وخاصة إيرادات النفط التي تمثل 94 في المائة تقريباً من عائدات البلاد.

اتساع العجز التجاري

تحاول الجزائر كبح اتساع العجز التجاري بعد هبوط حاد في إيرادات النفط والغاز، التي تعتبر المصدر الرئيسي لمالية الدولة. وشهدت البلاد صعوداً كبيراً في قيمة العجز خلال العام الماضي، ليرتفع إلى 10,6 مليارات دولار في 2020، من 6,11 مليارات دولار في 2019، بزيادة 73,48 في المائة. وقالت وزارة التجارة الجزائرية أخيراً إن قيمة صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات، بلغت خلال الربع الأول من العام 2021، 870,33 مليون دولار، مسجلة ارتفاعا بنسبة 58,8% قياسا بالفترة نفسها من العام الفائت. وأوضحت أن «معدل الصادرات خارج النفط بلغ 11,3% من القيمة الإجمالية للصادرات الجزائرية». وفي ما يخص المؤسسات التي قامت بعمليات التصدير، ذكرت وزارة التجارة الجزائرية أنه تم تسجيل 714 مؤسسة تصدير تولت عمليات التصدير خلال الثلاثة أشهر الأولى من السنة. كانت صادرات الجزائر من الغاز قد تراجعت سنة 2020 إلى 41 مليار متر مكعب من الغاز، مقابل 43 مليار متر مكعب في 2019، بحسب أرقام وزارة الطاقة الجزائرية، فيما بلغت إيرادات النفط والغاز 23 مليار دولار في 2020، مقابل 33 مليار دولار في 2019.

تراجع سعر النفط عمّق الأزمة المالية (كلاي بيسلي/ Getty)

مال وأعمال

يهدد ارتفاع كلف التصنيع في الصين دورة الانتعاش الاقتصادي العالمية خلال العام الجاري، إذ يرفع مؤشر التضخم في كل من أميركا وبعض الدول الأوروبية بمعدلات أسرع من التوقعات السابقة، وربما يجبر البنوك المركزية على رفع معدل الفائدة

مخاطر التضخم

ارتفاع كلف التصنيع في الصين يهدد دورة الانتعاش العالمي

لندن ـ **العربي الجديد**

ظلت الصين خلال أزمات المال العالمية من أهم الاقتصادات التي تنتشل العالم من هاوية الركود الاقتصادي إلى الانتعاش رغم الكلفة الباهظة التي تتكبدها الدول الرأسمالية من خسارة في الوظائف والتمدد في أسواقها على حساب شركاتها، ولكن في دورة الانتعاش التي بدأت بعد جائحة كورونا خلال الشهور الأخيرة ربما تكون بلاد التنين عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد العالمي. ويواجه العالم في هذه الدورة ارتفاع مستويات تكلفة للسلع المصنعة في الصين التي تهدد بارتفاع معدل التضخم و«تسخين النمو الاقتصادي» بالدول الغربية.

وحسب إحصائيات أميركية، ارتفعت أسعار السلع المصنعة في الصين إلى أعلى مستوياتها منذ ثلاث سنوات ونصف السنة في أميركا بسبب ارتفاع كلف التصنيع في المصانع الصينية. وهو ما رفع مؤشر التضخم في أميركا بنسبة 0,9% في أبريل/ نيسان مقارنة بمستويات الأسعار في نفس الشهر من العام الماضي. كما ارتفعت أسعار السلع المصنعة في المصانع الصينية بنسبة 6,8% في أبريل/ نيسان الماضي، وهو أعلى مستوى لها منذ أكتوبر/ تشرين الأول في العام 2017. وذلك حسب هيئة الاحصائيات الصينية في بكين.

ويعود ارتفاع السلع الصينية المصدرة لدول العالم إلى ثلاثة عوامل رئيسية، وهي ارتفاع أسعار المواد الأولية المستخدمة في التصنيع مثل معادن الحديد الخام والنحاس والسلع وأسعار المشتقات النفطية والغاز الطبيعي. والعامل الثاني، يعود إلى عرقلة سلاسل الإمداد العالمية بسبب تفشي الموجة الثانية من جائحة كورونا في الهند، وتواصل أزمة الشرائح الإلكترونية. أما العامل الثالث فهو التحول الاقتصادي الاجتماعي الجاري في الصين، الذي يترجمه ارتفاع حجم الطبقة الوسطى في البلاد ويجبر الشركات على رفع أجور العمال. ويتحول عمال المصانع إلى وظائف «الياقة البيضاء» في الشركات الاستثمارية وتجارة الخدمات في المدن ويهجرون العمل في المصانع بسبب طلب التعليم والرفاه الاجتماعي. في هذا الصدد، قال الاقتصادي بمصرف « يو بي أس» السويسري في هونغ كونغ ، رَانغ نج، («هنالك احتمال أن ترفع أسعار المنتجات الصينية من معدل التضخم العالمي خلال العام الجاري». وحسب إحصائيات مصلحة العمل الأميركية، ارتفعت أسعار السلع المستوردة من الصين إلى أعلى مستوياتها منذ ديسمبر/ كانون الأول في العام 2018. ويذكر أن الصين كانت قد رفعت من حجم صادراتها من السلع المصنعة خلال النصف الثاني من العام الماضي مستفيدة من خروجها المبكر من جائحة كورونا، ولكن السلع الصناعية ربما تخسر ميزتها التنافسية على السلع المصنعة الشبيهة في أوروبا وأميركا إذا تواصل ارتفاع كلف التصنيع. وهو ما يعني أن دول النمور الآسيوية الصاعدة مثل فيتنام وماليزيا ستزيد من التصنيع للولايات المتحدة على حساب الشركات الصينية. وكان البنك المركزي الصيني قد طمأن الشركات الصينية من مخاطر ارتفاع كلف التصنيع في تقريره الصادر نشره يوم الثلاثاء، حول السياسة النقدية للربع الأول من العام الجاري. وقال « بنك أوف تشاينا» الصين، البنك المركزي الصيني، في تقريره إن التضخم الحادث، هو تضخم مستورد يمكن السيطرة عليه. في أشارة إلى تداعيات ارتفاع المواد الخام المستوردة على كلف الصناعة. وحسب نشرة بارونز المالية الأميركية، فإن ارتفاع أسعار المواد الخام المستخدمة في التصنيع يعود إلى عودة الطلب القوي على التصنيع بعد استعداد الشركات لفتح الاقتصادات العالمية الكبرى في أميركا وأوروبا، بينما لاتزال المناجم في دول العالم الثالث في أميركا الجنوبية وأفريقيا تعاني من تداعيات الجائحة على مستويات الإنتاج. وهو ما يعني أن هنالك حالة من الاختناق في الوقت الراهن. ونسبت نشرة «بارونز» إلى الخبير جون كارتسوناس قوله، إن ارتفاع أسعار الحديد يعود إلى الطلب القوي عليه وسط تضاؤل الإنتاج بسبب جائحة كورونا، خاصة في دول مثل البرازيل وتشيلي. ويرى كارتسوناس، أن العالم لايعاني من نقص في احتياطات المواد الخام الأولية ولكن النظام اللوجستي غير قادر على امتصاص الطلب الضخم من الصين. ويذكر أن أسعار الحديد قد ارتفعت في بورصة لندن للمعادن خلال الأسبوع الجاري إلى 226 دولاراً للطن كما ارتفع سعر النحاس إلى 4,76 دولارات للرطل وارتفع سعر الحديد الصلب إلى 1630 دولاراً للطن وفقاً لبيانات بارونز.

وتدور مخاوف المستثمرين من ارتفاع أسعار السلع على صحة دورة الانتعاش الجارية حالياً، حيث ارتفعت مخاطر تضخم « فقاعة الأصول» في الأسواق الأميركية والبريطانية. ويطالب خبراء مسؤولي السياسات النقدية في الدول الرأسمالية بضرورة رفع أسعار الفائدة المصرفية في وقت أقصر مما أعلنوا عنه في السابق. وكان مصرف الاحتياط الفدرالي «البنك المركزي» قد ذكر أنه سيواصل تطبيق السياسات النقدية الميسرة ربما لأكثر من عامين حتى في حال ارتفاع معدل التضخم السنوي فوق 2,0%. ويذكر أن البنوك المركزية قد ضخت أكثر من 18 ترليون دولار في الاقتصاد العالمي خلال العام الماضي. ولايزال البنك المركزي الأميركي يواصل ضخ نحو 120 مليار دولار شهرياً في شراء السندات، كما يحتفظ بمعدل فائدة تراوح بين « صفر و0,25%» على الدولار، كما تواصل الحكومة الأميركية تحفيز الاقتصاد عبر تحديث البنى التحتية التي رصدت لها نحو 2,3 ترليون دولار. ويترجم التراجع في سوق «وول ستريت» وبورصة لندن خلال الأسبوع الجاري مخاوف المستثمرين من تداعيات التضخم.

تأثير وقتي

بدا البيت الابيض يضع في حساباته مخاطر التضخم على النمو الاقتصادي بعد محاولات الطمأنة السابقة من قبل وزارة المالية والبنك المركزي حول ارتفاع مؤشر المستهلكين. وقالت المتحدثة جين ساكي في تصريحات، ان البيت الابيض يأخذ «احتمال التضخم ماخذ الجدية الكاملة» وسئلت ساكي عما اذا كان البيت الابيض يتوقع ان القفزة في اسعار البنزين ستؤثر على التضخم، فاجابت: «معظم المحللين يعتقدون انه سيكون لها تأثير وقتي عابر».

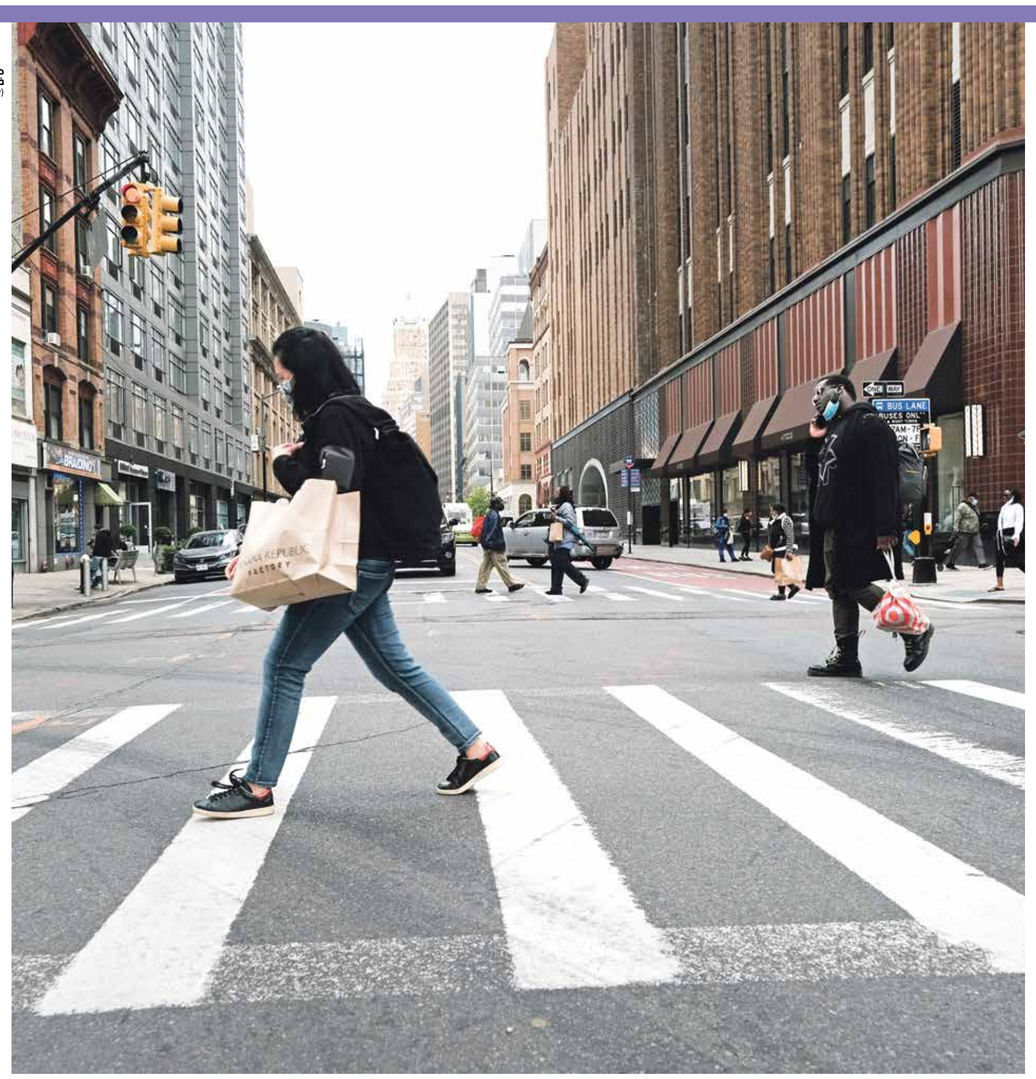

متسوقون في متجر بنيويورك (Getty)

الأموال الرخيصة تفاعل التضخم وتهدد صحة الأصول المالية في أسواق المال

كازاخستان تحظر بيع الأراضي الزراعية

يتخوف مواطنو كازاخستان من سيطرة بكين على الأراضي الزراعية مثلما حدث في بعض الدول الأفريقية، ولذلك اضطرت الحكومة لحظر تاجير هذه الأراضي

حظرت الحكومة الكازاخستانية بيع الأراضي الزراعية لأجانب، حسبما أعلن مكتب الرئيس الكازاخستاني قاسم جومارت توكاييف أمس الخميس، وذلك في مسعى لتجنب قيام تظاهرات رافضة لاستثمارات صينية في البلاد. وحسب وكالة فرانس برس، يحظر القانون تاجير وبيع أراض لأجانب، ويفرض تجميداً دائماً. وكانت الحكومة قد أعلنت عن هذا القانون في 2016 بعد تظاهرات عمت البلاد احتجاجاً على تعديلات مثيرة للجدل لقانون الأراضي، ولكنه لم يفعل. وأثارت الاستثمارات الصينية المكثفة خلال السنوات الماضية مشاعر غضب معادية للصين. والتظاهرات التي اندلعت شرارتها أخيراً بسبب مقترح للسلطات بتعديل قانون الأراضي بما يسمح بتاجير أراض لأجانب.

وقد اعتبرت الحكومة الكازاخستانية الاستثمارات الصينية في الأراضي الزراعية خطوة من شأنها أن تجعل المشاريع أكثر جذباً للمستثمرين، لكنه عمق المخاوف من الأراضي الزراعية بالبلاد. ووقع الرئيس قاسم جومارت توكاييف القانون الجديد أمس الخميس، في وقت استعدت مجموعات المعارضة لتنظيم تظاهرات جديدة رفضاً لبيع أرض ولمشاريع استثمار من الصين، في نهاية الأسبوع. وكتب مستشار توكاييف إرلان كارين على موقع تلغرام الخميس، حسب ما ذكرت وكالة فرانس برس، أن القانون الجديد «يزيل جميع الفرص والفجوات التي تسمح بامتلاك واستئجار أجانب أراضي زراعية». ويعني القانون الجديد أن «التكهنات والتلاعب بالرأي العام في هذه المسألة لم يعد لهما أي أسباب أو احتمالات»، بحسب كارين. ووصف الناشط في المعارضة جانبولات مامي في تعليقات على فيسبوك القانون الجديد بأنه «انتصار» للمتظاهرين، لكن قال إن على أنصاره أن يتجمعوا في كل الأحوال. وكتب مامي «سوف نحذر السلطات بأننا لن نؤجر أراضينا إلى أجانب. وقال يجب أن نحتج ضد بناء 56 مصنعاً صينياً في كازاخستان». وترحب حكومة كازاخستان بالاستثمارات من الجارة الصين، في وقت تصف وزارة الخارجية الصينية كازاخستان بأنها «رباط» مبادرة الحزام والطريق الصينية البالغة قيمتها تريليون دولار. وتسعى بكين لتعزيز وجودها المتزايد في دول آسيا الوسطى المتخلفة تقنياً، وسط انشغال الولايات المتحدة في معالجة تفشي كورونا، وعجز روسيا عن مدّ يد العون في شكل فعّال في المجالات الطبية والمالية، مع انهيار أسعار النفط وتأثيراته المتوقعة على الاقتصاد الروسي.

وتعد كازاخستان قطعة شطرنج رئيسة في رقعة مبادرة «الحزام والطريق» الصينية التي وضعتها منذ العام 2013 للتمدد في أسواق العالم، وتمر عبر الجمهوريات السابقة في الإمبراطورية السوفييتية، دول آسيا الوسطى حالياً. وركزت بكين على التعاون الاقتصادي، ما جعلها شريكاً مناسباً.

ويبلغ عدد سكان كازاخستان قرابة 19 مليون نسمة، وهي التاسعة عالمياً من حيث المساحة، لكن مناطق واسعة من البلاد غير مأهولة. وتاريخياً، كانت أراضي كازاخستان مأهولة بمجموعات من البدو الرحل، وتعيش في كازاخستان عشرات القوميات، ويشكل الكازاخ نحو 68 في المائة من إجمالي السكان، والروس قرابة 19 في المائة، إضافة إلى الأوزبيك، والإيغور والتتار والأوكرانيين. وتعدّ الكازاخية اللغة الرسمية، وتحتفظ الروسية بوضع رسمي في الإدارات والمؤسسات. ووفقاً لدراسة منظمة التجارة والتعرفة الجمركية «أونكتاد» التابعة للأمم المتحدة، فإن كازاخستان، واجهت أكبر تباطؤ اقتصادي في العام الماضي 2020 منذ تفكك الاتحاد السوفييتي. وعانى اقتصاد البلاد من انهيار أسعار النفط الدولية ومن فيروس كورونا. ولكن الاقتصاد الكازاخستاني بنجه للنمو بمعدلات كبيرة خلال العام الجاري، بسبب ارتفاع أسعار المواد الخام والسلع الأولية والمواد الغذائية، خاصة المحاصيل الزراعية. وتصدر كازاخستان القمح والمحاصيل الزراعية إلى جانب النفط والغاز الطبيعي. وترجم هذا الارتفاع في تحسن سعر صرف العملة الوطنية التي تدهورت بمعدلات كبيرة مقابل الدولار في العام الماضي 2020. وكانت تأمل البلاد في كسب الاستثمارات الخليجية وبمعدلات كبرى في القطاع الزراعي، بدلا من الاستثمارات الصينية أو الروسية التي تثير المخاوف من التغول مستقبلاً على سيادتها.

كازاخستان قطعة شطرنج رئيسة في رقعة مبادرة «الحزام والطريق» الصينية

(العربي الجديد . فرانس برس)

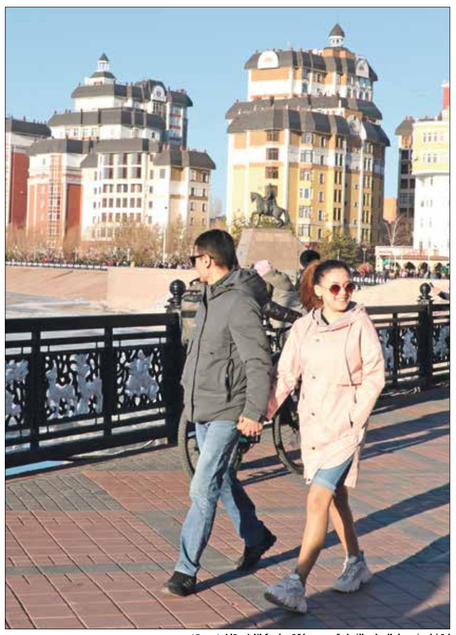

ارتفاع أسعار السلع الأولية يدعم اقتصاد كازاخستان (Getty).

انقلاب الملياردير ماسك على بيتكوين

أعلن الملياردير الأميركي إيلون ماسك، الرئيس التنفيذي لشركة «تسلا» لصناعة السيارات الكهربائية، أن الشركة لن تقبل بعد الآن عملة «بيتكوين» الرقمية ثمناً لشراء سيارات الشركة، مرجعاً ذلك إلى مخاوف بيئية. ويمثل ذلك انقلاباً سريعاً عن موقف الشركة من العملة المشفرة، التي انخفضت قيمتها بأكثر من عشرة بالمئة بعدما نشر ماسك قراره بشأن تعليق قبولها على «تويتر». وأصبحت العملات المشفرة في الآونة الأخيرة شديدة الحساسية لتصريحات المستثمرين فيها، خاصة من كبار رجالات المال والمصارف، حيث يهرب الشباب بسرعة من العملة وباعداد كبيرة، ما جعل سعرها يتارجح بمعدلات كبيرة تصل إلى آلاف الدولارات في اليوم الواحد.

وكانت «تسلا» قد بدأت قبل أقل من شهرين قبول أعلى عملة رقمية قيمة في العالم ثمنا لسياراتها. وهبطت عملات رقمية أخرى، منها «إيثريوم»، قبل أن تعوض بعض الخسائر في التعاملات الآسيوية. وكان استخدام بتكوين لشراء سيارات «تسلا» الكهربائية قد سلط الضوء على التناقض بين سمعة ماسك كاحد دعاة حماية البيئة وبين استخدام شعبيته ووضعه كاحد أغنى أثرياء العالم لدعم العملات المشفرة التي تثور حولها مخاوف بيئية. وزاد انتقاد مستثمرين في «تسلا»، إلى جانب دعاة حماية البيئة، لطريقة «تعدين» بيتكوين، والتي تستخدم كميات هائلة من الكهرباء المولدة من الوقود الأحفوري. وقال ماسك، مساء الأربعاء، إنه يؤيد هذه المخاوف، خاصة استخدام «الفحم الذي يسبب انبعاثات أكثر من أي وقود آخر».

وأضاف ماسك، على تويتر: «العملات المشفرة فكرة جيدة على مستويات عدة، ونعتقد بأن لديها مستقبلاً واعداً، لكن هذا لا يمكن أن يأتي على حساب البيئة». وفي أعقاب تصريحاته، هبطت أسهم «تسلا» 1,25 في المئة بعد ساعات. وكانت «تسلا» قد كشفت، في فبراير/ شباط الماضي، أنها اشترت ما قيمته 1,5 مليار دولار من «بيتكوين»، قبل أن تقبلها ثمناً لشراء سياراتها، في مارس/ آذار، الأمر الذي زاد من قيمة هذه العملة بنحو 20 في المئة. وقال ماسك إن «تسلا» ستحتفظ بممتلكاتها من «بيتكوين» مع خطط لاستخدام العملة المشفرة بمجرد أن ينتقل إنتاجها إلى مصادر طاقة أكثر استدامة، بحسب ما نقلت «رويترز». وتُنتج عملة «بيتكوين» من تنافس أجهزة الكمبيوتر لحل الألغاز الرياضية المعقدة، وهي عملية كثيفة الاستهلاك للطاقة وتعتمد حالياً في كثير من الأحيان على الكهرباء المولدة من الوقود الأحفوري، وخاصة الفحم.

ويذكر أن سعر بيتكوين، أعلى العملات المشفرة قيمة في العالم، هبط من نحو 54 ألفاً و819 دولاراً إلى 45 ألفاً و700 دولار، وهو أدنى مستوياتها منذ أول مارس/ آذار، بعد مرور أقل من ساعتين على التغريدة. ولكن بيتكوين عوضت نصف تلك الخسائر تقريباً وارتفعت إلى 51 ألفاً و99 دولاراً. واتخذت إيثريوم، وهي ثاني أعلى العملات المشفرة قيمة في العالم، المسار ذاته، إذ تراجعت 14 بالمئة لتلامس مستوى منخفضاً عند 3550 دولاراً قبل أن تعاود الارتفاع عن مستوى أربعة آلاف دولار.

العملة المشفرة تعوض بعض خسائرها بعد تصريحات ماسك

العملات الرقمية تعاني من التاريخ الخطر (Getty)

(العربي الجديد)

رؤية

العملات المشفرة تكشر عن أنيابها

شريف عنعان

على مدار الشهور الأربعة الأخيرة، وتحديداً منذ بداية العام، استولت العملات المشفرة على انتباه المستثمرين في كافة أنحاء العالم، بعد تحقيقها قفزات قياسية وجنيها أرباحاً غير مسبوقة، فاقت ما حققته مجموعة الأسهم الصغيرة التي كانت مهملة قبل أن ترتفع بها مواقع التواصل الاجتماعي وتتسبب مجموعة من الهواة في الوصول بها إلى عنان السماء، وكان أشهرها سهم جيم ستوب.

لكن العملات المشفرة تفوقت على تلك الأسهم، وربما على أي استثمار آخر في العصر الحديث، حيث تضاعفت تقريباً قيمة بيتكوين، العملة المشفرة الأشهر والأكبر والأقدم، خلال ما مضى من العام، لتصل مكاسبها خلال العام الأخير إلى نحو 500%، وارتفعت إيثريوم، ثاني أكبر العملات المشفرة، لأكثر من خمسة أضعاف قيمتها عند بداية العام، وحققت عملات مشفرة أخرى ارتفاعات تتفوق على تلك النسب أيضاً، إلا أن عملة دوجكوين Dogecoin، خطفت الأضواء بعدما ارتفعت بأكثر من 25000% (نعم 25 ألف بالمائة) خلال العام الأخير.

وأعاد اهتمام العديد من المستثمرين والرؤساء التنفيذيين بدوجكوين، مثل إيلون ماسك، الرئيس التنفيذي لشركة تسلا لصناعة السيارات الكهربائية، والمستثمر الملياردير مارك كوبان، وغيرهما، وتسببهم في قفزات كبيرة في قيمتها من خلال إرسالهم تغريدات تحتوي على اسمها فقط، قصة العملة المعجزة وظروف ظهورها في عالم العملات المشفرة إلى الأذهان، قبل أن تتغول وتستحوذ على نسبة لا بأس بها من تعاملات سوق العملات المشفرة.

ظهرت عملة دوجكوين في عام 2013، على سبيل الدعابة بين مهندسين ناجحين في عملهما، كان أولهما مهندس البرمجيات بيلي ماركوس، الذي يعمل بشركة آي بي إم، والآخر مهندس البرمجيات بشركة أدوبي جاكسون بالمر، واللذان أرادا أن يجمعا أشهر شيئين وقتها، وهما العملة المشفرة الأكبر بيتكوين والكلب شيبا إينو، الذي كان رمزا لدعابات شهيرة، فكانت النتيجة دوجكوين!

وقبل أن يسمع أي مخلوق بالعملة الجديدة، غرد بالمر على حسابه على موقع التواصل الاجتماعي تويتر معلناً بدئه «الاستثمار في دوجكوين»، مؤكداً أنها ستكون الحدث الأهم في وقت قريب، ليشتري بعدها بأسبوع المجال الخاص بموقع العملة على شبكة الإنترنت، قبل أن تصبح العملة الجديدة حديث الساعة على موقع ريديت reddit.com. وفي هذا التوقيت نفسه، وعن طريق الصدفة البحتة، كان بيلي ماركوس يحاول برمجة عملته الرقمية الخاصة التي كان يتمنى أن ترتق لمستثمرين جادين بخلاف منتهزي الفرص الذين تدافعوا لشراء البيتكوين منذ إصدارها في عام 2008، إلا أن خطته لم تتكلل بالنجاح، حتى عثر على موقع Dogecoin.com بعد ساعات قليلة من تشغيله.

تواصل ماركوس مع بالمر وأبدى له رغبته في المشاركة في إطلاق هذه العملة، ولم ينتظر منه إجابة ليعيد تكوين رمز مصدر بيتكوين، الذي كان متاحاً للجمهور، لتحويل العناصر التي تواجه المستخدم إلى الكلب صاحب الدعابة الشهيرة. أعجب المهندسان باللعبة، ودخلا في شراكة بعد أيام قليلة، لتنطلق دوجكوين إلى سوق العملات المشفرة قبل نهاية العام بقيمة ضئيلة للغاية تقل عن سنت واحد للوحدة الواحدة منها، وتظل على هذه القيمة لأكثر من سبع سنوات، ثم تتجاوز قيمتها فيها السنت الواحد إلا لدقائق معدودة.

انطلقت العملة في سوق العملات المشفرة بينما كان مهندساها يستبعدان منافسة العملات الأخرى، فلم تتجاوز قيمتها السوقية 8 ملايين دولار. ومع بداية العام الحالي، وبعد ما شهدناه من انطلاقة لعملة بيتكوين، بدأ الاهتمام ينتقل إلى العملة الدعابة، ليدعمها المستثمرون الهواة على موقع ريديت، كما العديد من كبار المستثمرين، لتصل قيمتها السوقية إلى ما يقرب من مائة مليار دولار خلال الأسبوع الأول من الشهر الجاري، ولترتفع نسبة ربح الاستثمار فيها خلال السنوات الخمس الأخيرة إلى ما يقرب من ثلاثمائة ألف بالمائة، ولتعتبرها وكالة بلومبيرغ الأميركية، في واحد من تقاريرها، أفضل استثمار في التاريخ.

الارتفاعات الكبيرة التي شهدتها العملات المشفرة جذبت إليها المستثمرين بمليارات الدولارات، ودفعت المؤسسات المالية للقيام بخطوات جادة لاعتمادها ضمن الأصول المالية التي تسمح لعملائها بالتعامل فيها، بيعاً وشراءً وتحويلاً، الأمر الذي فرض على العديد من الجهات الرقابية والبنوك المركزية حول العالم التعامل مع الظاهرة التي تصورنا لوقت قريب أنها إلى زوال.

وبينما تمسكت بعض البنوك المركزية بتحفظها في التعامل مع تلك العملات، مثل بنك إنكلترا المركزي، الذي ما زال مسؤولوه يحذرون مشتري تلك العملات من خسارة «كل أموالهم»، قطعت الصين، التي حظرت قبل فترة التعامل في بيتكوين، شوطاً طويلاً باتجاه إطلاق عملتها الرقمية (اليوان الرقمي)، والذي تأمل من خلاله في مواكبة شلال التطورات الذي لا يسمح لأحد بالوقوف أمامه، بينما يسمح لها بإحكام الرقابة على المتعاملين في تلك السوق، بعدما استبعدت واحدة من أهم مميزات بيتكوين، وهي إخفاء شخصية المتعاملين. وفي عالمنا العربي، وبينما بدا واضحاً اهتمام حكومات ومستثمري الإمارات والكويت بالعملات المشفرة، ووجود تقارير بشأن تزايد عدد المستثمرين فيها ممن اشتروا كميات كبيرة منها خلال العامين الماضيين، أصدرت الجهات الدينية في مصر والسعودية فتاوى تحرم التعامل بها، بينما يتزايد عدد مواطني البلدين ممن يستثمرون أموالهم في واحدة على الأقل من تلك العملات.

في تقديري أن التطورات السريعة في أسواق العملات المشفرة، التي يتزايد يوماً بعد يوم عدد الشركات التي تقبل بها كوسيلة للدفع مقابل تقديم خدماتها أو بيع منتجاتها، فاجأت بعض الدول العربية، فاضطرت الأخيرة للاختباء، في كهف التحريم، بينما يغيب على الأرجح عن مُصدر الفتوى قدر كبير من المعلومات المتعلقة بخصائص تلك العملات وكيفية عملها والتطورات المتوقعة في أسواقها خلال السنوات وربما الشهور القادمة.

العملات المشفرة جاءت لتبقى، ولتأذن ببدء فصل جديد من تاريخ التعامل بالنقود، وهو ما يعني أن الدول العربية، المؤيدة والرافضة، أصبح لزاماً عليها الاستعداد للحظة التي تسيطر فيها تلك العملات على المدفوعات الدولية، واحتياطيات النقد الأجنبي للدول، وربما مدخرات مواطنيها قبل كل ذلك.